وذلك لان رجعة الاول قد صحت فلا تصح بعيت المنكوحة له كما كانت وما يكون للطلاق
الرجعي الابانة ولهذا كان الاصح انه لا يدخل بها الثاني بالايجاع وامّا تفسير المراة
التي لها زوجها فهو ما روى عن ابراهيم عن علي رضي الله عنه انه قال في المراة يتبع الرجل
زوجها فتزوج ثم بعده انها تكون زوجة الاول ويفرق بينها وبين الآخر ولها المهر فقد
بالمسيس من قبلها وعقرها بعقر بها الزوج الاول حتى تنقضي عدتها من الآخر وقال ابن مسعود رضي الله
عنه فيها ان زوجها الاول بالخيار ان شاء اخذ مهرها وتركها عند الآخر وان شاء اخذ
المراة والجواب من قياس ما قاله فنقول به لانسلم ان المراة المفقود تشبه المراة المولى والمراة
العنين وهذا لان الايلاء كان طلاقا بائنا في الابتداء صار طلاقا مؤجلا والطلاق
المؤجل لملك النكاح وليس كذلك المراة المفقود فانها لم توجد في المرجع طلاقا اصلا لا
طلاقا معجلا ولا مؤجلا وفي باب العنة ثبت حق الفرقة لقوان حق المراة في الجماع على التابيد
ولان المراة العنة ستوديين ان يكون عارضا فجعل الشرع العلم الفاصل بينهما مضي
سنة لاشتمالها على الفصول الاربعة المشتملة على الطبايع فعلمنا انه مضت سنة ولم تزل
العنة علم انه كانت خلقة وما كان خلقة لا يزول ابدا وهو الظاهر ولا يزول الا نادرا فكان
المراة المفقود فانها حقها في الجماع لم يفت على التابيد لانه يرجى مجيئه بعد اربع سنين كما
قبل ذلك فبطل القياس بهذا حاصل ما ذكره خواهر زاده في مبسوطه قال في المغرب الكنة
بفتحتين الناحية وبه كنى او كنف الذي طلق امراته وغاب وا استهواه اي ذهب
به قيل استهوته اي جوه الى المهاوي وهي المساقط والمهالك وا اشتيار ابالايلاء
العنة نوبيان عند ذكر ليل مالك وا خذ القدار اي اخذ ملك المحل ارضها اي بين
الايلاء والعنة وا قول على ببتدا خبره قوله خرج وا للبيان المذكور اراد به قوله صلح
حتى يا تيها البيان وا في الحديث المرفوع اي المرفوع الى النبي صلح من بوء ولكل كلمنا
بوئه اي قال الفقه ودي في مختصره اعلم ان المفقود اذا مضى له مدة لا يعيش
الكثر منها علم موته وجب على امراته عدة الوفات ويقسم ماله بين ورثته
الموجودين وكذلك في تلك المدة اختلف الروايات ففي ظاهر الرواية بعد رده
بموت الاقران كذا اعتبر محمد في الاصل وعلم انه يعتبر موت اقرانه من
اهل بلده او من جميع البلدان لانه ذكر الاقران فيتناول اقرانه في السن
من جميع

Copyright © University

من جميع البلدان لا من بلدة خاصة وقال بعضهم يعتبر في السن من اهل بلده لان الاعمار
تتفاوت وتختلف باختلاف الاقاليم والبلدان حتى قالوا الغالبة اطول اعمارا من اهل
الروم فاذا كانت الاعمار تتفاوت بتفاوت الاماكن يعتبر اقرانه في السن من اهل
بلده لا من جميع البلدان ثم قال خواهر زاده وهذا القول اصح وارفق بالناس لان التفحص
عن اقرانه من جميع البلدان امر يقل عليه ومكن او بعد حرج عليهم والذي ذكره القدوري
من تقدير المدة بماية وستين سنة هو رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي رواية عن
ابي يوسف انها مايتا سنة كذا في الشامل وشرح الطحاوي وفي رواية عند مايتا وخمس
سنين كذا ذكره الامام سراج الدين في فرايضه وعن نصير بن يحيى انها مايتا سنة لان
اعمار اهل زماننا قصرت فغايتها ينتهي اليه عمر الانسان مايتا سنة والحيوة بعدها
نادر وحيوة بالنادر روى انه عاش مايتا وتسع سنين واكثر ما يرجع من قولهم كذا
قال خواهر زاده في مبسوطه وروى عن الشيخ ابي بكر محمد بن حامد انها تسعون سنة لانه
الغالب في اعمار اهل زماننا قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى وقال المتاخرون من مشايخنا
انها ستون سنة رفقا بالناس ونفيا للحرج عنهم لان التفحص من حال اقرانهم ما لو امر
حرجا قال خواهر زاده ما قاله محمد اقيس لان مضي ما قالوا من المدة ان دل على موته فبقي من
قرايته بعد مضي هذه المدة بدل على خيانته فيقع التعارض بين دليل الحيوة وبين دليل الموت
بالشك وبقي اعتبروا موته بموت اقرانه فانما يثبت موته بدليل لا تعارض فيه فكان ما قاله
اقيس واحوط الا ان فيه ضرب حرج من التفحص عن حال الاقران وما اعتبره المشايخ بعده
ارفق بالناس وجد رواية الحسن ان الاعمار في زماننا قد قصرت فنهاية ما ينتهي
اليه الاعمار في الغالب مايتا وعشرون سنة والحيوة بعد ذلك نادر وكيعتبر وقال في
الفتاوى الولوالجي قال بعضهم هو مفوض في راي القاضي يعني اي وقت راى المصلحة حكم بموته
وا الاقيس ان يقدر بشيء يعني ان الاقيس ان يقدر بشيء من المقادير المذكورة
كمايتا والتسعين وعرف ذلك بل يعتبر موت الاقران لان حيوة الانسان بعد موت جميع
اقرانه نادر وحيوة بالنادر فكان موت اقرانه دليلا على موته من حيث الظاهر لان الظاهر
ان لا يعيش بعد ذلك فكان ثبوت موته بموت اقرانه بدلا من الظاهر كما ثابت معاينة
او ببينة فيقضي عليه بحكم الموت بعد ذلك قبل الاقيس في تفصيل المقيس كما لا يخفى

قال خواهر زاده في مبسوطه قال
قال في السنن في جميع الب